

Distr.: Limited
27 March 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١١٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

مشروع قرار مقدم من نائب الرئيس عقب مشاورات غير رسمية

الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٩/٥٦ و ٢٥٣/٥٦ المؤرخين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١)، وترحب بما يمثل ذلك التقرير من خطوة كبيرة باتجاه وضع إطار استراتيجي يُسترشد به في مواصلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وفقاً لما دعت إليه في قرارها ٢٣٩/٥٦؛

٢ - تشدد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة استراتيجية لتحسين سير عمل الأمم المتحدة وتقرّ بما تتيحه من إمكانيات لتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، من أجل تحسين الكفاءة وممارسات العمل المتبعة، وتيسير التعدد اللغوي بما في ذلك أنشطة الإعلام وتعزيز تنفيذ البرامج على النحو المطلوب؛

٣ - تلاحظ باهتمام العناصر الأساسية للنهج الذي عرضه الأمين العام، ولا سيما المجالات العامة الثلاثة المتمثلة في تقاسم المعلومات ونشرها، والعمليات الإدارية

(١) A/57/620.

والتنظيمية، وتقديم الخدمات إلى أجهزة الأمم المتحدة وهيئات الإدارة لديها، بوصف تلك المجالات إطاراً لتصنيف المبادرات؛ فضلاً عن إعطاء الأولوية لبناء بنية تحتية متينة ولأمن النظم والقدرة على الاتصال بالميدان بصورة موثوقة وبناء قدرات الموارد البشرية الداخلية؛ وإقامة هيكل إداري؛ وضرورة كفالة أن تحقق الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عائدات ملموسة تتناسب وتكلفتها؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يوفر المزيد من المعلومات ويقدم مقترحات، يُنظر منها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن ضرورة المضي في تعزيز الإدارة وترتيبات القيادة المركزية، بما في ذلك: (أ) إنشاء آلية لتقييم النتائج المحققة وتطبيق الدروس المستخلصة، (ب) الاقتراح المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(١) والذي يدعو إلى تمكين رئيس شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمل بصفته كبير موظفي الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن أفضل طريقة لإدراج هذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي للمنظمة؛

٥ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يكفل إدراج الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مراكز العمل واللجان الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما المراكز واللجان الموجودة في البلدان النامية، إدراجاً تاماً في الاستراتيجية، وأن تُرصد الاعتمادات اللازمة حتى يمكن تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تلك المكاتب؛

٦ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المعلومات الإضافية التالية:

(أ) معلومات مستكملة عن حالة المشاريع المحددة في الاستراتيجية؛

(ب) المردود الذي يُتوقع جنيه من الاستثمارات في المشاريع الرئيسية المخطط لها والمقترحة، وذلك بصورة كمية قدر المستطاع؛

(ج) خطط محددة لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وما سيتيح ذلك من قدرة تشغيلية، والتدابير المتخذة لتعزيز أمن النظم، والوسائل الكفيلة بضمان موثوقية النظم وصيانتها، مع الإشارة حيثما أمكن إلى أدائها بالمقارنة مع منظمات مماثلة؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/56/7)، الفقرة ٨٧.

(د) الأهداف المحددة فيما يتعلق بمواصلة التطوير، المخطط له أو المقترح، للقدرة على الاتصال بمختلف مراكز العمل، والبعثات الميدانية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٧ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يُعنى، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بكفالة إدراج الوظائف الفنية المنضوية حالياً في إطار شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، والتي ليست من الوظائف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الهيكل التنظيمي للمنظمة على النحو الأمثل؛

٨ - **تلاحظ** أن أحكام هذا القرار تشمل مبادئ توجيهية يمكن أن تستعين بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عند النظر في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتقرر أن تعود إلى هذه المسألة وتقرير الأمين العام في ضوء ما تبديه اللجنة الاستشارية من ملاحظات وما تقدمه من توصيات بشأنها، وذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.